التقرير أوضح تسارع وتيرة النمو الاقتصادي للدولة

«الوطني»: أوضاع المالية العامة في قطر انتعشت وثقة المستثمرين تزايدت

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن وتيرة النمو الاقتصادي لدولة قطر تسارعت، في ظل تقدم الجهود الحكومية الساعية لتطبيق استراتيجية التنمية الوطنية الثانية والتي تولي دورا هاما للقطاع الخاص من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي. كما انتعشت أوضاع المالية العامة وتزايدت ثقة المستثمرين بفضل الخطوات التي اتخذتها الحكومة في اعقاب الأزمة الخليجية في العام 2017 والتي شملت ضبط الإنفاق وضخ السيولة في النظام المصرفي وإعادة توجيه مسار التجارة الخارجية بالإضافة الى الاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة. وفي المقابل تشمل المخاطر الرئيسية لآفاق النمو القطري، الارتباط القوي بأسعار الطاقة العالمية وتدفقات رأس المال وزيادة المنافسة في أسواق الغاز الطبيعي المسال.

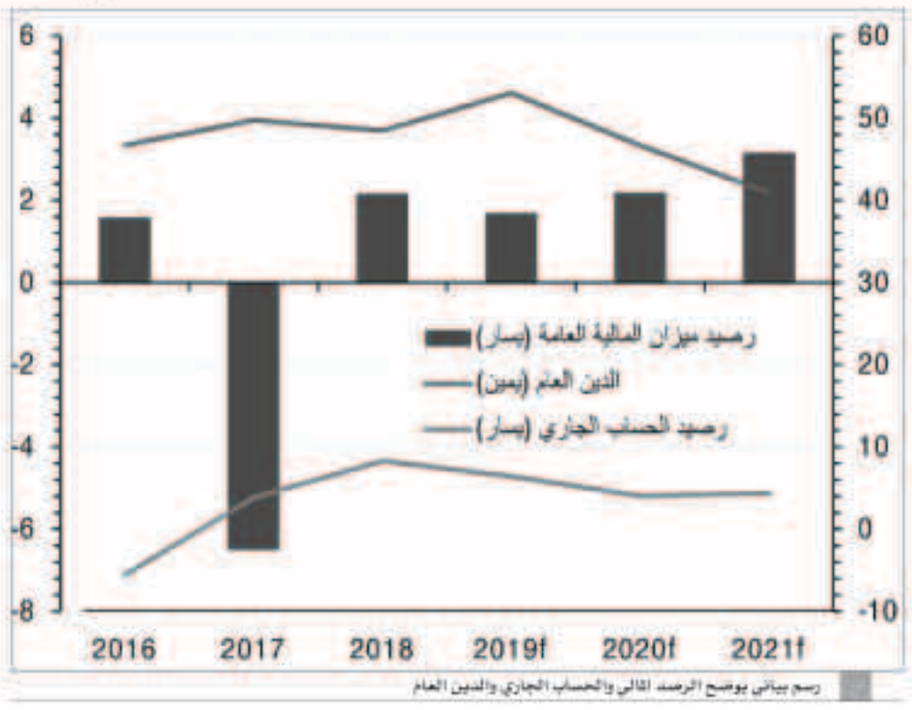

رسم بياني يوضح الرصيد المالي والحساب الجاري والدين العام

الاستثمار الحكومي يدعم النشاط غير النفطي

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.6 في المئة في العام 2019 مقابل 1.6 في المئة في العام 2018، على خلفية انتعاش إنتاج قطاع الهيدروكربون (0.4 في المئة) واستمرار مكاسب النشاط غير الهيدروكربوني (4.4 في المئة) في ظل مواصلة جني ثمار الاستثمارات الحكومية الموسعة.

وعلى المدى المتوسط، ونظرا لارتباط مشاريع البنية التحتية بإقامة بطولة كاس العالم لكرة القدم 2022 والعمل على المضي قدما في تطبيق رؤية قطر الوطنية 2030 بصورة شاملة، فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي حوالي 4 في المئة بحلول العام 2021. حيث من المقرر أن يتولى القطاع الخاص دورا أكبر في دفع عملية التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز القيمة المضافة – في قطاعات مثل التصنيع والخدمات والنقل والعقارات – وفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018–2022، والتي تولي أولوية كبرى لرفع متوسط إنتاجية العمال المحليين والأجانب، وهو الأمر الذي يفسر جزئيا إصدار قرار حكومي العام الماضي يقضي بمنح فترات إقامة طويلة الأمد للوافدين من ذوي المهارات العالية والسماح بملكية أجنبية تصل نسبتها إلى 100 في المئة في جميع قطاعات الأعمال.

وفي ذات الوقت، من المتوقع أن يحصل قطاع الهيدروكربون على دعم كبير في العام 2020 على خلفية تشغيل مشروع برزان لإنتاج الغاز بتكلفة إجمالية تصل إلى 10 مليارات دولار والذي تم تأجيله اكثر من مرة. ومن المقرر أن يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج الغاز بنسبة 12 في المئة (2 مليار قدم مكعب معياري يوميا) بما يساهم في زيادة كمية المكثفات والغاز الطبيعي المسال. إلا أن المساهمة الأكثر أهمية ستتحدث على المدى المتوسط إلى الطويل عندما تزيد الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي المسال باكثر من 40 في المئة وصولا إلى 110 مليون طن متري سنويا من خلال إضافة 4 خطوط إنتاج جديدة للغاز الطبيعي المسال بحلول العام 2024.

تراجع مستويات التضخم على خلفية ضعف أسعار السكن والمواد الغذائية

ظلت معدلات التضخم سلبية على مدار ستة أشهر متتالية (1.2– في المئة على أساس سنوي) نتيجة لاستمرار ضعف أسعار السكن / المرافق العامة في شهر مارس (1.6– في المئة على أساس سنوي) والنقل (2.3– في المئة على أساس سنوي) والمواد الغذائية (0.6– في المئة على أساس سنوي) وذلك في سياق تباطؤ النمو السكاني (+ 0.3 في المئة على أساس سنوي إلى 2.74 مليون نسمة في مايو). وقد يستقر التضخم عند معدل سنوي نسبته 0.2– في المئة في العام الحالي قبل أن يرتفع العام المقبل إلى 3.0 في المئة مع إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي.

أوضاع المالية العامة تستفيد من جهود ضبط الإنفاق والإصلاح الاقتصادي

انتعش الوضع المالي لدولة قطر منذ أن بدأت الحكومة عملية الإصلاح المالي (دمج الوزارات وتحرير أسعار الوقود وما إلى ذلك) بعد تراجع أسعار النفط مقارنة بالمستويات المنخفضة التي بلغتها في العام 2016. وسجلت قطر فائضا ماليا في العام 2018 (2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 3.2 في المئة بحلول العام 2021 في ظل استمرار جهود ضبط النفقات واستقرار أسعار الطاقة.

وسيؤدي تحسن أوضاع المالية العامة في إحداث تأثيرات إيجابية على مستوى الدين العام، ففي حين لجأت الحكومة القطرية إلى أسواق الدين في العام 2018 وأوائل العام 2019 – للحصول على أسعار مواتية على خلفية الاقبال الهائل من جهة المستثمرين – فأصدرت أدوات دين بقيمة اجمالية تقارب 24 مليار دولار، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض مستويات الدين من 53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 إلى 41 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2021.

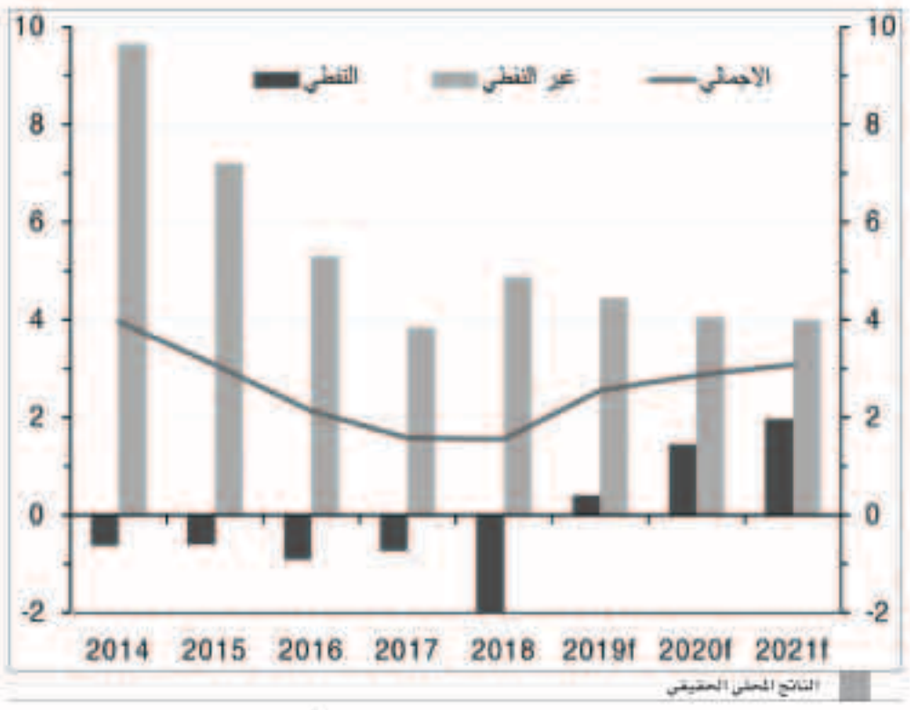

الناتج المحلي الحقيقي

الحساب الجاري الخارجي سيواصل تحقيق الفوائض

أما على صعيد الحساب الجاري الخارجي، والذي عاد مرة أخرى لتحقيق فائض في العام 2017 وبلغ 8.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، فانه من المتوقع أن يواصل تحقيق فائض مالي خلال الفترة المقبلة. وعلى الرغم من التراجع الهامشي الذي سجله في العام 2019 وانخفاضه إلى 6.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية تراجع أسعار النفط والغاز إلا انه من المقرر أن يستفيد الحساب الجاري الخارجي على المدين المتوسط إلى الطويل من ارتفاع صادرات الغاز والعائدات على الأصول الخارجية لجهاز قطر للاستثمار والتي تقدر بحوالي 320 مليار دولار (167 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما يعد من الاحتياطيات الكبرى التي يمكن من خلاله امتصاص الصدمات الاقتصادية مثل الحظر الذي فرض على قطر في العام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل تحسن الحساب الجاري الخارجي، انتعشت الاحتياطيات الرسمية لمصرف قطر المركزي وبلغت في مارس مستويات ما قبل الحظر بقيمة 33.5 مليار دولار (6.1 أشهر من الواردات).

نمو ائتماني قوي مع عودة ارتفاع ودائع غير المقيمين

نجح القطاع المصرفي من تخطي صدمة هروب رأس المال غير المقيم وشح السيولة المرتبط بالأزمة الخليجية في العام 2017، حيث عادت الودائع الأجنبية مرة أخرى (29+ في المئة على أساس سنوي)، وبلغ نمو ائتمان القطاع الخاص أعلى مستوياته منذ ثلاثة أعوام (12.6+ في المئة على أساس سنوي) وتحسنت مستويات السيولة الإجمالية.

أهم المخاطر الرئيسية تتمثل في تقلب أسعار الطاقة وارتفاع مستويات المنافسة للغاز الطبيعي المسال

تواجه قطر بعض التحديات بما في ذلك الحساسية المستمرة اتجاه تقلب أسعار الطاقة العالمية وتدفقات رأس المال بالإضافة إلى زيادة المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي المسال (خاصة من استراليا والولايات المتحدة) بما قد يؤدي إلى الضغط على الأسعار.

38.2 مليار دينار حجم السيولة المحلية بالكويت في مايو

ارتفعت السيولة المحلية (عرض النقد 2) في دولة الكويت خلال شهر مايو الماضي بنسبة 0.58 بالمائة على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، الثلاثاء.

وسجلت السيولة المحلية (عرض النقد 2) في مايو الماضي 38.24 مليار دينار (125.98 مليار دولار)، مقارنة بـ38.02 مليار دينار (125.25 مليار دولار) في الشهر المناظر من 2018.

وعلى أساس شهري، انخفضت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 1.49 بالمائة، علما بانها كانت تبلغ 38.82 مليار دينار في ابريل السابق.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية والحسابات وودائع الاجل وحسابات التوفير.

وأشارت الإحصائية إلى ارتفاع النقد المتداول في الكويت بقنائته المختلفة خلال مايو الماضي بنسبة 9.57 بالمائة إلى أعلى مستوى على الإطلاق والبالغ 2.06 مليار دينار، مقارنة بـ1.88 مليار دينار في الشهر المناظر من 2018، مع نمو شهري 8.99 بالمائة.

وتوزع النقد المتداول بين 2.03 مليار دينار أوراق نقد بمختلف فئاتها، إلى جانب 28.13 مليون دينار إجمالي المسكوكات.

الصندوق الصناعي يوقع أول اتفاقية تمويل للتحول الرقمي بالسعودية

وقع صندوق التنمية الصناعية السعودي، أول اتفاقية تمويل للتحول الرقمي مع أحد المصانع الوطنية للصفقات التغليف.

وقال الصندوق، إن الاتفاقية التي تبلغ قيمة تمويلها 10.7 مليون ريال تستهدف تحديث وتطوير المصنع لإنتاج الملصقات المطبوعة ومواد التعبئة والتغليف المرنة المطبوعة.

وأضاف الصندوق الصناعي، أن منتج «تمويل التحول الرقمي» يوفر العديد من المزايا والحوافز الاستثنائية: مثل إتاحة فترات سداد أطول، لا تقل عن 7 سنوات، ومد سماح تصل إلى 24 شهرا، واتباع إجراءات سريعة تستغرق 8 أسابيع بحد أقصى، إضافة إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة.

ولفت، إلى أن من متطلبات التقديم للاستفادة من برنامج «تنافسية»، أن يكون المشروع قائما، وأن تكون التقنية المراد تنفيذها مدروسة ومجدية تجاريا.

جانب من توقيع الاتفاقية

يُذكر أن الصندوق الصناعي أطلق تحت مظلة برنامج «تنافسية» منتج «تمويل التحول الرقمي»: لتطوير خارطة طريق للتحول للجيل الرابع الصناعي؛ بهدف تحسين الإنتاجية عن طريق توظيف أحدث التقنيات لتطوير آليات العمل والرفع من كفاءة العمليات.

وأطلق منتج «تحسين كفاءة الطاقة»: لتلبية احتياجات المستثمرين بهدف تحسين كفاءة الطاقة وخفض تكلفة التشغيل.

ويعول الصندوق الصناعي على برنامجه الجديد «تنافسية» لتحقيق تحول نوعي في القاعدة الصناعية بالمملكة، بصفته المكمن المالي الرئيسي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية؛ مما يعزز من إمكانات قطاع الصناعة في الانتقال إلى تقنيات الجيل الرابع، فضلا عن توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتنويع مصادر الدخل، والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

الذهب يتراجع عالمياً مع انتظار شهادة باول ومحضر الفيدرالي

الذهب يتراجع عالميا

واصلت أسعار الذهب خسائرها خلال تعاملات أمس الأربعاء، مع ترقب تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي ومحضر اجتماع البنك.

وينتظر المستثمرون في وقت لاحق من اليوم شهادة جيروم باول أمام الكونجرس الأمريكي بشأن السياسة النقدية وتطورات أداء الاقتصاد، بالإضافة إلى إعلان محضر اجتماع بنك الفيدرالي والذي شهد تثبيت معدل الفائدة.

وكشف لاري كوالدو المستشار الاقتصادي في البيت الأبيض عن محادثات هاتفية تمت الثلاثاء بين المسئولين في الولايات المتحدة والصين بخصوص الشأن التجاري، ووصفها بأنها كانت بناءة.

وكان كوالدو صرح أمس بأن أنه لا توجد محاولة من جانب إدارة الرئيس دونالد ترامب لعزل رئيس الفيدرالي.

وتأتي تلك التصريحات على الرغم من التقارير الصحفية المتكررة التي تؤكد أن ترامب يفكر في الإطاحة بباول من منصبه، لعدم رضاه عن زيادة معدل الفائدة.

وبحلول الساعة 12:17 مساءً بتوقيت جرينتش، تراجع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس بنحو 0.4 بالمائة أو ما يعادل 5 دولارات عند 1395.50 دولار للأوقية.

كما هبط سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنسبة 0.4 بالمائة عند 1392.03 دولار للأوقية.

وخلال تلك الفترة استقر مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية، مسجلا 97.454.

12 مؤسسة عالمية وإماراتية تشارك بمبادرة «التمويل المستدام»

دبي – مباشر: أطلق كل من سوق دبي المالي ومركز دبي المالي العالمي اليوم الأربعاء، مبادرة «مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي»،لتضم بذلك 12 مؤسسة عالمية ومحلية.

وياتي ذلك في إطار الجهود الحثيثة الداعمة لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2030 وخطة دبي الاستراتيجية 2021، وفقا لبيان صحفي.

وبالإضافة إلى سوق دبي المالي ومركز دبي المالي العالمي، تضم المجموعة عشرة أعضاء مؤسسين وهم: ناسداك دبي، معهد حوكمة الشركات «حوكمة»، ديوا، مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أرامكس، موانيء دبي العالمية، انش اس بي سي، الإمارات دبي الوطني، دبي الإسلامي، وسوسيتيه جينرال.

وعقدت المجموعة أول اجتماعاتها في مقر سوق دبي المالي، حيث جرى بحث خطة عملها وسبل توحيد طاقات الأعضاء لإطلاق المبادرات الداعمة لنمو واستدامة قطاع التمويل في دبي باعتبارها المركز المالي الرائد في المنطقة.

وستركز المجموعة، بوجه خاص، على مبادرات لتكريس الالتزام بقواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتهيئة المناخ لنمو واستدامة الشركات، وتعزيز حضور الأدوات المالية الخضراء، وتشجيع الاستثمار المسؤول.

وقال عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي: «تعكس هذه المبادرة المهمة تضافر جهود كافة المشاركين من أجل تحقيق الهدف المشترك والمتمثل في بناء قطاع خدمات مالية قوي ومستدام في دبي».

صورة جماعية للمشاركين بمبادرة «التمويل المستدام»